»الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معالي الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة
يطيب لنا أن نرحب بالمسؤولين عن الأجهزة الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في المجال الفرنكفوني بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عنها معربين عن كامل تقديرنا للمنظمة الدولية للفرنكفونية التي تفضلت بتنظيم هذا اللقاء الهام في المملكة المغربية منوهين بالعمل المتميز الذي تضطلع به بتوجيه سديد من أمينها العام فخامة الرئيس عبدو ضيوف الصديق الكبير والمخلص للمغرب ورجل الدولة الإفريقي الحصيف.
إن اجتماعكم اليوم يندرج ضمن أهداف هذه المنظمة التي تسعى إلى جعل الفرنكفونية أداة في خدمة تقدم الدول الأقل نموا وإلى تجسيد المبادئ والقيم التي تدعو لها وتعمل من أجلها، وفي صدارتها التضامن والطموح إلى ترسيخ مجال ثقافي متميز بحضوره الوازن وقيامه على التنوع واحترام التعددية والإرث المشترك للثقافة الفرنكفونية المتشبعة بحقوق الإنسان والمستوحاة من الإعلان التاريخي لحقوق الإنسان والمواطن، الذي شكل إلى جانب المرجعيات الحضارية لكل مكون من مكونات هذه المنظمة رافدا خصبا تمخضت عنه مبادئ متسمة بالبعد الكوني الذي أضحى تراثا مشتركا للإنسانية.
وقد اعتمد المغرب هذه الأسس والمبادئ كخيار إستراتيجي جاعلا منها ركيزة ملكيته الدستورية الديمقراطية التي يتولى الملك فيها أمانة ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية مشكلا بذلك نموذجا رائدا وفريدا للبلدان النامية في دسترة حظر نظام الحزب الوحيد وتكريس التعددية وحرية المبادرة والعمل الدؤوب على البناء المتواصل لدولة عصرية للمؤسسات، مهما كانت دقة الظروف وشدة التحديات بفضل القيادة الحكيمة لجدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكراهما.
ولم نفتأ منذ اعتلائنا العرش نواصل العمل على ترسيخ دولة القانون والنهوض بحقوق الإنسان وتوسيع فضاء الحريات وحل كل القضايا العالقة في هذا الشأن وتدعيم وتحديث التشريعات والمؤسسات الكفيلة بإضفاء المزيد من صون كرامة المواطن، ضمن منظور شمولي لحقوق الإنسان تتكامل فيه أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار ديمقراطية المشاركة والقرب معبئين لهذه الغاية كل القوى الحية للأمة والسلطات العمومية، مشجعين القوة الاقتراحية البناءة والعمل الميداني الهادف لمنظمات المجتمع المدني منطلقنا في ذلك اعتبار الديمقراطية والتنمية متلازمتين مؤكدين أن مرجعيتنا الإسلامية القائمة على تكريم الإنسان ومبادئ الحرية والمساواة والإنصاف والتضامن تنسجم في جوهرها مع المرجعية الكونية لحقوق الإنسان. وهو ما جسدناه في العديد من الإصلاحات الجريئة التي هي محط إجماع وطني وتقدير دولي كبير، وفي طليعتها إيجاد مدونة حديثة للأسرة قائمة على إنصاف المرأة ورفع كل أشكال الحيف عنها بمساواتها مع شقيقها الرجل في الحقوق والواجبات وضمان حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل ضمن أسرة قائمة على المسؤولية المشتركة والتماسك القوي.
وبفضل هذه الحركة الإصلاحية ذاتها تمكنا كذلك من بلورة أجهزة وهيئات تنظيمية جديدة خدمة للمواطن وتعميقا للممارسة الاجتماعية لحقوق الإنسان.

وقد حرصنا في السياق ذاته على تحديث وتوسيع صلاحيات واستقلالية المؤسسات والأجهزة التي تتولى حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان التعددية وتحصين المسار الديمقراطي من خلال إحداث هيئة عليا للاتصال السمعي س البصري وإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتعزيز حضور المجتمع المدني والعنصر النسوي داخل المؤسسات الدستورية كالبرلمان والحكومة والمناصب السامية للدولة فضلا عن إحداث / ديون للمظالم / باعتباره جهازا وسيطا بين المواطن والإدارة لتنمية تواصلهما ولإحقاق الحقوق ورفع المظالم في نطاق القانون والإنصاف.
كما عملنا على إحداث /هيئة للإنصاف والمصالحة/ منبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مفتوحة على مختلف المشارب والتخصصات الأكثر تمثيلية ومصداقية وتعددية يقينا منا بأنها ستستفيد أحسن ما تكون الاستفادة من المنجزات التي تم تحقيقها

مـن قبـل اللجنـة المسـتقلة للتحكيـم لجـبر أضـرار ضـحايا الاعتقـال التعسـفي والاختفـاء القسري، غايتنا المثلى استجلاء الحقيقة بكل موضوعية واسـتخلاص العـبر بكامـل التجـرد وإيجاد تسوية عادلة ومنصفة إنسانية وحضارية، والطي النهائي بكل جرأة وحكمة والـتزام للملف الشائك للانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.
وإيمانا منا بأن التشبع بثقافة حقوق الإنسان رهين بالتربيـة عليهـا فـي مختلـف مسـتويات التعليـم فقـد اعتمـدنا فـي نطـاق الميثـاق الـوطني العشـاري للتربيـة والتكـوين برنامجـا مضبوطا في هذا الشأن. كما كلفنا المجلس الاستشاري لحقـوق الإنسـان بوضـع مشـروع ميثـاق وطنـي لحقـوق وواجبـات المـواطن. وأنطنـا بحكومـة جلالتنـا جعـل صـيانة كرامـة المواطن محور عملها ليكون التشبع والالتزام بالمواطنة الفاعلة وبحقـوق الإنسـان الـدرع الواقي من مخاطر ما يتجاذب العالم من نوازع الإرهاب بكل مظاهره الإجرامية والفكريـة المقيتة ومناهضة كل أشكال التزمت ،موفرين لبلدنا كـل أسـباب ووسـائل التنشـئة علـى احترام الآخر والحق في الاختلاف وإيثار الحل السلمي لكل الخلافات على ما سواه وذلـك في نطاق تعارف الشعوب وتفاعل الثقافات والحضارات وتآخي الأمم والديانات.
وفي كل هذه الإصلاحات وغيرها مما تم إنجازه أو يجري التخطيط له اعتمد المغرب دوما مقاربة تقوم على التزامنا الراسخ بمبادئ حقـوق الإنسـان وإشـاعة الثقافـة الديمقراطيـة داخل المجتمع منفتحين على التجارب والتشريعات الأكثر تقدما.
وإن المغرب المتمسك بوحدة هويته الغنية بتعدد روافدها الإسـلامية والعربيـة والأمازيغيـة والإفريقية والأورو متوسطية قد ظل عبر تاريخه منفتحا على كل الثقافات وملتقـى خصـبا للتفاعل الإيجابي والتعايش الديني مع كل الديانات السماوية والحضارات الإنسانية، وعلى هذا الأساس فإن بلدنا لا يختزل الفرنكفونية في اللغـة الفرنسـية كمـا هـو شـأن الاعتقـاد الخاطئ والبالي لبعـض العقليـات بـل يعتـبر قيمهـا المثلـى المشـتركة ورصـيدها الثقـافي الإنساني ميراث مرحلة تاريخيـة اسـتطاعت العبقريـة الفرنسـية والمغربيـة تجـاوز جانبهـا السلبي بترجمتها إلى شراكة نموذجية إستراتيجية، تعتمد تعددية اللغات وتفاعل الثقافـات وتنوع مجالات الفرنكفونية إلى فضاء رحب للتعاون الاقتصادي والتضامن السياسي والبناء الديمقراطي والتنموي ضمن نظام عالمي متكافئ.

معالي الأمين العام..
أصحاب المعالي والسعادة..
إن المشـاركة الفاعلـة للمنظمـة الفرانكفونيـة فـي قمـة جوهانسـبورغ حـول التنميـة المستدامة والقمة العالمية حـول مجتمـع الإعلام والتزامهـا الثـابت بتنظيـم مجـال التنـوع الثقافي يعد دليلا على طموح وعمـل أعضـائها لجعـل الفرنكفونيـة وسـيلة جـديرة بخدمـة التنمية على أساس التضامن الفعال والـدائم. ونـود فـي هـذا الصـدد التأكيـد علـى عزمنـا الراسخ على دعم هذا التوجه القائم على شـمولية حقـوق الإنسـان بكـل أبعادهـا منـوهين بالتقدم الحاصل في السنين الأخيرة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل المجموعـة الفرنكفونيـة المـدعوة للانخـراط فـي تفعيـل إعلان باماكو ومقـررات مـؤتمر برازافيل ومن خلال توطيد المسار الديمقراطي لكل بلـد، وإيجـاد مؤسسـات ديمقراطيـة قوية بنزاهة انتخابها وسيادة القانون وروح التشاور والتشارك والتعاون بين جميع الفاعلين مـن سـلطات عموميـة ومؤسسـات منتخبـة وقطـاع خـاص ومجتمـع مـدني، وتعزيـز كـل الشبكات المكلفة بحماية حقوق الإنسان وآليات حمايتها ودعمها باعتبارهـا أفضـل وسـيلة لكفالة السلم وتحرير الطاقات لتحقيق التقدم.
ومن منطلق حرص المغـرب علـى التمسـك بفضـائل تبـادل الخـبرات ومواصـلة التشـاور والحوار فإننا نضع تجربتنا المتواضعة رهن إشارة كل أشـقائنا، مستحضـرين أنـه إذا كـانت لكل تجربة مرجعيتها الثقافية الخاصة بها فإن جميع هذه التجارب تشكل روافد غنية تصب في التيار الذي يهدف إلى ترسيخ كونية حقوق الإنسان، مستشعرين بأن
التطور الديمقراطي يعد الوسيلة الفعالة لرفع تحديات عصرنا والغاية المثلـى لعملنـا مـن أجل تحقيق الطموحات المشروعة لأجيالنا الحاضـرة والصـاعدة، واثقيـن مـن أن لقـاءكم اليوم يشكل مساهمة لكسب هذا الرهان داخل الفضاء الفرنكفوني الذي تتقاسم ثقافاتنـا قيمه المثلى، سائلين الله تعالى أن يكلل جهودكم بالسداد والتوفيق لما فيـه خيـر شـعوبنا الشقيقة والصديقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. »